A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/44/PV.46
22 November 1989

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والاربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد غاربا (نيجيريا)

- سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣٨] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا

(ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية

(د) تقارير الامين العام

(هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

89-64360/A ٤٠٤ز(٨٩)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ٣٨ من جدول الاعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣٨] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/44/22 و Corr.2)

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا (A/44/44)

(ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية (A/44/47)

(د) تقارير الامين العام (A/44/533 ، A/44/555 و Corr.1 ، A/44/556 ، A/44/698)

(هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/44/709)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استرعي انتباه الجمعية العامة الى تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/44/709) . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بذلك التقرير ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولا أن أقترح إقفال قائمة المتكلمين بشأن البند المعروض علينا في جلسة هذا الصباح ، اليوم في الساعة ١٧/٠٠ .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لرئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالانابة ، السيد جاي براتاب رانا ، ممثل نيبال .

السيد رانا (نيبال) رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لدى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري من الاسباب ما يدعوها الى أن تشعر بالفخر والارتياح لانتخابكم ، سيدي الرئيس ، لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين . إننا نعرب لكم عن تهانينا الحارة لانتخابكم بالإجماع ، ونرجو أن يصدق اعتقادنا بأن هذا اعتراف بدوركم البارز ، بين جملة أمور ، الذي اضطلعتم به كرئيس للجنة في الكفاح ضد الفصل العنصري ، ومن أجل الحرية والعدالة .

على الرغم من استمرار حالة الطوارئ على مدى الأعوام الأربعة الماضية اخفقت بريتوريا في احتواء أو سحق التطلعات المشروعة للسواد الأعظم من شعب جنوب افريقيا . والواقع ، كما يلاحظ تقرير اللجنة الخاصة ، تدب الحياة اليوم من جديد في الحركة المناهضة للفصل العنصري في جنوب افريقيا . وترمي هذه الحملة المناوئة للنظام ، ليس الى إبطال قوانين الفصل العنصري فحسب ، وإنما أيضا الى استرجاع الزخم السياسي الذي يمكن كل القوى المناهضة للفصل العنصري من توحيد صفوفها لبلوغ غايتها ، وهي مجتمع موحد ديمقراطي غير عرقي يوفر حقوقا وفرصا متساوية لكل أفراد شعبه .

بينما ترفض أغلبية سكان ذلك البلد الاصلاحات الشكلية التي يقوم بها نظام الفصل العنصري ، وتستمر في المطالبة باجراء تحول أساسي في هيكله السياسي والاقتصادي ، يبدي المجتمع الدولي استعدادا أكبر لمواصلة ضغطه الاقتصادي على النظام ليحمله على أن يسعى الى حل سياسي تفاوضي للصراع .

السؤال الآن هو هل لدى نظام جنوب افريقيا من الشجاعة ما يكفي لاتخاذ خطوات جريئة لاستئصال الفصل العنصري ؟ لقد أثارت التدابير التي اتخذها السيد فرديرك ويلم دي كلرك مؤخرا التكهنات فيما يتعلق برغبته في أن يخلق - على حد قوله - جنوب افريقيا جديدة . وكان اطلاق سراح ثمانية من السجناء السياسيين المحكوم عليهم بمدد طويلة ، تحركا هاما من جانب السيد دي كلرك ، على الرغم من أنه لا يفي بالحد الأدنى المطلق الذي تراه حركات المقاومة في جنوب افريقيا والمجتمع الدولي ضروريا لخلق المناخ المؤدي الى المفاوضات .

ينبغي أن ننظر الى الافراج عن بعض السجناء السياسيين مؤخرا على أساس أن هناك آلافا آخرين غيرهم ما زالوا في غياهب السجون في جنوب افريقيا . ويقضي ١٤ فردا على الأقل أحكاما بالسجن مدى الحياة لمعارضتهم الفصل العنصري . وما زالت المحاكمات السياسية وأحكام الإعدام ، وكذلك أوامر الحظر والتقييد التي تفرض على المنشقين السياسيين مستمرة . ولم يتوقف الترحيل القسري للسكان . وما زالت جماعات الأمن الأهلية وأفرقة الاغتيال تواصل أعمال العنف ضد معارضي النظام . وما زالت أعمدة نظام الفصل العنصري - مثل قانون مناطق التجمعات وقانون حفظ مرافق الحياة المنفصلة ، وقانون الأراضي ، وقانون تسجيل السكان - قائمة حتى الآن .

في أيلول/سبتمبر ، وعلى الرغم من المعارضة واسعة النطاق ، أجرى النظام انتخابات عامة لاختيار البرلمان القائم على أساس الفصل العنصري ، واستبعد مرة أخرى الأغلبية السوداء . أما الخطة الخمسية التي أعلن عنها دي كلرك في حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، فلها جذور راسخة في مفهوم الإبقاء على الانقسامات العنصرية والسعي الى ترسيخ حق الفيتو الذي يتمتع به البيض . ولم يطرأ أي تغيير فيما يتعلق بأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي يقوم بها النظام في منطقة الجنوب الافريقي . وقد ذكرت اللجنة الاقتصادية لافريقيا أن الخسارة التي تكبدتها المنطقة والتي تعزى الى أعمال العدوان العسكري وزعزعة الاستقرار لجيران جنوب افريقيا بلغت ١٠ بلايين من الدولارات في عام ١٩٨٨ وحده . وكانت الخسارة في السنوات التسع الأولى من هذا العقد ١,٥ مليون قتيل وما يربو على ٦٠ بليون دولار .

لذلك يحق لنا أن نتساءل ما الذي يتغير اذن في جنوب افريقيا ؟ وفي حين لا ننكر أن بريتوريا قد اتخذت بعض الخطوات الايجابية ، فلا يسعنا إلّا أن نؤكد أن النظام قد أجبر على اتخاذ تلك الخطوات . وأدت المقاومة الصامدة للسواد الأعظم من شعب جنوب افريقيا الى تقويض ثقة بريتوريا بالتدريج ، وأسهمت في تآكل ما تتلقاه من دعم سياسي . وأدت التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي ، على الرغم من عدم تنسيقها ، الى تقويض اقتصاد جنوب افريقيا . ومع ذلك لم يتضح بعد ما اذا كانت بريتوريا قد أدركت حتمية التغيير أو أن النظام لديه تصور جديد لهذا البلد .

ولدى القوى المناهضة للفصل العنصري من ناحية أخرى تصور لهذا البلد . فقد قدم والتر سيسولو ، عندما خاطب حشد من الناس يزيد على ٠٠٠ ٧٠ فرد في سويتو منذ بضعة أيام فقط ، رسالة أمل الى بني وطنه . اذ دعى جميع مواطني جنوب افريقيا ، من السود والبيض ، الى توحيد صفوفهم لإحلال السلم في البلاد . وذكّر سيسولو بأن المؤتمر الوطني الافريقي ، منذ إنشائه في عام ١٩١٢ ، ما برح يحث هذا النظام على التفاوض . وقال :

"لقد ناضلنا في سبيل السلم عند تشكيل حركتنا ، وناضلنا من أجل السلم في كفاح المقاومة الطويل ، وننـاضل اليوم من أجل السلم ، وسنناضل غدا من أجل السلم" .

وفي هذا السياق السياسي يقول إعلان هراري ، الذي أيدته منظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز ودول الكمنولث ، إن :

"ظروفا قد اجتمعت الآن يمكن أن تخلق الفرصة لإنهاء الفصل العنصري عن طريق التفاوض اذا توفر استعداد واضح لدى نظام بريتوريا للدخول في مفاوضات حقيقية وجدية . وسيكون هذا الحدث تعبيرا عن رغبة أغلبية الشعب في جنوب افريقيا منذ فترة طويلة ، في التوصل الى تسوية سياسية ... إننا نعتقد ، مع بقية العالم ، أن من الضروري قبل إجراء أي مفاوضات ايجاد المناخ الملائم لها ."

ينحصر التحدي الذي تواجهه جنوب افريقيا بوضوح في أن عليها أن تهيئ مناخا للمفاوضات برفع حالة الطوارئ وإلغاء كل التشريعات القمعية ؛ وتطلق سراح نيلسون مانديلا وسائر السجناء والمحتجزين السياسيين على الفور وبدون شروط ؛ وترفع جميع أوامر الحظر والتقييد عن الأفراد والمنظمات السياسية المعارضة للفصل العنصري وتلغي القيود المفروضة على الصحافة ؛ وتسحب جميع الجنود من البلدات السوداء وتوقف جميع المحاكمات السياسية وتلغي كل أحكام الإعدام . وحالما يتهيأ هذا المناخ ، كما يقول البيان ، ستناقش حركة التحرير وقف الأعمال العدائية على الجانبين .

ولدفع بريتوريا الى اتخاذ الخطوات الضرورية المؤدية الى الدخول في مفاوضات حقيقية تستهدف استئصال الفصل العنصري ، لا بد من الإبقاء على الضغط الذي يمارس على هذا النظام بل وتكثيفه . إن الضغوط على اقتصاد الفصل العنصري الناجمة عن الجزاءات المالية وغيرها من الجزاءات وسحب الاستثمارات وانكماش القدرة العسكرية نتيجة حظر نقل الأسلحة شكلت في مجموعها ضغطا هائلا أقنع بريتوريا بالتوصل الى الاتفاق بشأن ناميبيا .

ويبين التقرير الخاص بفرض الجزاءات على جنوب افريقيا الذي أعد بتفويض من لجنة وزراء خارجية الكمنولث أن الجزاءات ساهمت في ابطاء معدل النمو بالاضافة الى الصعوبات الهيكلية الحادة التي يعاني منها اقتصاد جنوب افريقيا . وقد قوضت الآثار المضاعفة الناتجة عن سحب الاستثمارات ، وعدم وجود استثمارات رأسمالية جديدة ، والحرمان من الائتمان الطويل المدى ، قدرة جنوب افريقيا على فرض مخططاتها سواء داخل حدودها أو خارجها . والحظر الالزامي المفروض على توريد الأسلحة الى جنوب افريقيا منعها من الحصول على منظومات الأسلحة الحديثة ولا سيما الطائرات ، وهو الأمر الذي أسهم في انسحاب بريتوريا من ناميبيا . كما كلفها الحظر المفروض على نقل النفط مبلغ ٣٥ بليون دولار خلال الأعوام الماضية . وزادت المقاطعة الرياضية والثقافية من احساس جنوب افريقيا بالعزلة .

وكانت الجزاءات المالية أكثر وسائل الضغط فعالية لأنها أضعفت من قدرة النظام على الوصول الى أسواق رأس المال العالمية وزادت الخسائر ، التي بلغت قيمتها ١,٣ بليون ، من المصاعب الاقتصادية . ويوضح التقرير (A/44/555) الذي أعده مركز مناهضة الفصل العنصري حول هذا الموضوع أن المصاعب والقيود التي يعاني منها اقتصاد جنوب افريقيا هي متاعب وقيود هيكلية أدت الجزاءات الى تفاقمها . وفي ضوء هذه الحالة الحرجة ترى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري أن إعادة جدولة ديون جنوب افريقيا الأجنبية قد ساعدت النظام على الخروج من مأزقه في وقت كانت الجزاءات تلحق به أضرارا بالغة . وقد أعربت اللجنة الخاصة في نشرة صحفية (GA/AP/1947) ، عن

ادانتها للشروط السخية التي تضمنتها إعادة جدولة الديون وتوقيتها على السواء . وقد خفف استمرار توفير الائتمان القصير الأجل ، وما زال يخفف مما تعانيه جنوب افريقيا من نقص في العملات الأجنبية .

ونظرا لجوانب الضعف في الحالة الاقتصادية لجنوب افريقيا تشعر اللجنة بالأسف لأن التدابير التي اتخذتها الدول ضد جنوب افريقيا أقل كثيرا من الحد الضروري الكافي لممارسة الضغط وبالتالي الحث على إحداث تغييرات سياسية في جنوب افريقيا . وكما يوضح تقرير اللجنة الخاصة في الفقرات من ١٥١ الى ١٩٢ ، فإن الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية لم تتخذ من التدابير الهامة غير القليل ، على الرغم من الاقتراحات بفرض مزيد من الجزاءات وتعزيز التدابير الموجودة حاليا .

وما زالت المصادر غير الحكومية تمارس ضغطا مطردا على جنوب افريقيا . ويواصل الناخبون والمستهلكون والنقابيون والطلاب وحملة الأسهم والأفراد القيام بحملات لحث حكوماتهم وشركاتهم وسلطاتهم المحلية على فصم العلاقات الاقتصادية مع جنوب افريقيا . وهم باضطلاعهم بهذه الأنشطة إنما يشجعون على ايجاد مناخ يشعر فيه الرأي العام بأنه عاد من غير المقبول التعامل مع الفصل العنصري بعد الآن .

وترحب اللجنة الخاصة بالقرار الذي اتخذه الكمنولث بإنشاء وكالة مستقلة لاستعراض علاقات جنوب افريقيا المالية الدولية والابلاغ عنها بصورة منتظمة ، وبالمبادرة التي اتخذتها لجنة منظمة العمل الدولية بشأن الفصل العنصري بتكوين فريق من ثلاثة خبراء مستقلين لتقييم تنفيذ الجزاءات وغيرها من التدابير . وقد التقينا بالخبراء وناقشنا معهم سبل تنسيق أنشطتنا .

وتؤمن اللجنة الخاصة بأنه ما لم تعتمد آليات قانونية لرصد وتنفيذ الجزاءات فسوف تستمر الانتهاكات . وأود أن أوضح أن قدرة جنوب افريقيا على شراء النفط والمنتجات النفطية ، وإن كان ذلك بأسعار أعلى ، إنما توضح أن حظر توريد النفط ينتهك علنا . وفي هذا الصدد تسترعي اللجنة الانتباه الى المرفق الثالث من التقرير السنوي (A/44/44) للفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية

الى جنوب افريقيا . وتشعر اللجنة الخاصة بالقلق لما ورد عن انتهاكات لحظر توريد الاسلحة الامر الذي مكّن بريتوريا من توسيع مجال صادراتها من الاسلحة عن طريق أطراف ثالثة من الدول . وهي تأسف بصفة خاصة لان حكومتي شيلي وتركيا قد سمحتا باشتراك جنوب افريقيا في معارض السلاح في بلديهما منتهكتين قرارات مجلس الامن بحظر تصدير الاسلحة . كما تأسف اللجنة الخاصة أيضا لان التحقيقات التي تجريها حكومة جمهورية المانيا الاتحادية بشأن تسليم شركتين مركزهما في جمهورية المانيا الاتحادية لميكروفيلم يحتوي على تصميمات الغواصة يو - ٢٠٩ الى جنوب افريقيا لم تؤد الى نتيجة ايجابية وأن المنتهكين لم يقدموا للمحاكمة . وفي هذا الصدد استرعي الانتباه الى الفقرات من ١٣٢ الى ١٤٥ من تقرير اللجنة .

وبالمثل ما زالت التجارة الخارجية لجنوب افريقيا مزدهرة بسبب عدم تنسيق العقوبات وبسبب الثغرات الموجودة فيها وحرص بعض البلدان الصغيرة على توسيع تجارتها مع جنوب افريقيا واستغلال القيود التي فرضتها الدول الاخرى . ومما يؤسف له أنه بينما تقف دول الشمال الاوروبي في مقدمة من حدّوا من تجارتهم مع جنوب افريقيا فإن جمهورية المانيا الاتحادية أصبحت الشريك الاول في التجارة مع جنوب افريقيا فسبقت اليابان . وما زالت المملكة المتحدة والولايات المتحدة في مقدمة البلدان التي تتاجر مع جنوب افريقيا وإن كان حجم تجارة الولايات المتحدة قد انخفض . وتسترعي اللجنة الخاصة الانتباه الى التحول الذي يثير الانزعاج في التجارة الاقليمية ، اذ أن بعض بلدان الشرق الاقصى وأوروبا الغربية تزيد من تجارتها مع بريتوريا وبالتالي تضعف من أثر التصرف الايجابي الذي تتخذه الدول الاخرى ، وانني أسترعي الانتباه في هذا الصدد الى الفقرات ١٠٩ و ١١٠ و ١١٢ من تقرير اللجنة الخاصة .

واذا كانت حملة سحب الاستثمارات قد حرمت جنوب افريقيا من الاستثمارات الجديدة فإن استمرار الروابط غير المتعلقة برأس المال من جانب أكثر من نصف الشركات التي سحبت استثماراتها يسمح بأن تتدفق أتعاب التصاريح والموافقات للشركات

عبر الوطنية وكذلك عائدات التكنولوجيا والمعرفة الادارية وأتعاب الاسواق الخارجية الى الشركات المحلية في جنوب افريقيا . وقد واجهت النقابات غير العنصرية في جنوب افريقيا هذا الشكل من أشكال سحب الاستثمارات بوضع خطوط توجيهية بشأن الاجراءات السليمة لسحب الاستثمارات ، وهي تقضي بالتفاوض بين الشركات عبر الوطنية والنقابة المختصة بشأن شروط وقف الاستثمار .

وتصدير رأس المال الجنوب افريقي هو أيضا مشار قلق بالغ ، كما أنه يعكس الى حد ما ضعف العقوبات الحالية . فالشركات عبر الوطنية التابعة لجنوب افريقيا ليست متورطة فقط في مساعدة جنوب افريقيا على التهرب من العقوبات ، بل إنها قد أصبحت أيضا جزءا من شركات عبر وطنية أخرى ، وبذلك تتجنب وصمة العار التي لحقت بشركات جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، أرجو أن أسترعي انتباه الأعضاء الى الفقرة ١٣١ من تقرير اللجنة الخاصة .

إن اللجنة الخاصة ترى أنه بغية تحقيق الفعالية القصوى ، ينبغي أن تكون العقوبات الزامية وشاملة . وفي انتظار اتخاذ اجراء مناسب من قبل مجلس الأمن ، فإن العقوبات الاضافية يجب أن تستهدف بوضوح الميادين الرئيسية التي يعوّل عليها اقتصاد جنوب افريقيا ، ومواضع الضعف فيه . وينبغي اعتماد العقوبات بالتوافق وأن يجري رصدها وتطبيقها بشكل حازم . وينبغي أيضا اعتماد تدابير لمنع الدول من الاستفادة من الفراغ الذي تركته الدول الأخرى التي فرضت العقوبات : ويجب تعميم المعلومات المتعلقة بالانتهاكات والعقوبات والعلاقات الاقتصادية مع جنوب افريقيا على نطاق واسع ، خاصة المتعلقة بحظر النفط والأسلحة . وفي هذا الصدد ، فإنني أسترعي الانتباه الى التوصيات الصادرة عن اللجنة الخاصة في الفقرة ٢٧٥ من تقريرها الى الجمعية العامة . هذه التوصيات هي ، في الواقع ، أساس مشاريع القرارات التي سينظر فيها لاحقا خلال هذه المداولة .

إن العالم يشهد انفراجا في العلاقات السياسية بين الدولتين العظميين ، وهذا الانفراج يعمل على تحسين مناخ التعاون الدولي ويؤدي الى سعي ناشط من أجل تسويات سلمية للصراعات الاقليمية ، ولا سيما في ناميبيا . واذ نلتقي اليوم ، فإن شعب ذلك البلد ، وبدعم من المجتمع الدولي ، يقوم لأول مرة ، بممارسة حقه في التصويت . ويبقى المجتمع الدولي يقظا وسيمارس ضغطا فعالا لضمان قيام بريتوريا باحترام التزامها بتلك العملية في ناميبيا .

ولقد فتح النضال التحرري والضغط الدولي امكانيات للتوصل الى نهاية سلمية للفصل العنصري . ويمكن للضغط المكثف والمنسق أن يدفع بريتوريا لاتخاذ خطوات تؤدي الى خلق مناخ للمفاوضات ، كما أوضحته الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، وحركة بلدان عدم الانحياز والكمنولث .

وسوف تتابع اللجنة الخاصة ، في السنة القادمة ، أنشطتها الهادفة للتأثير على صانعي الرأي وصانعي القرار وذلك لتعزيز الحملة الدولية المناهضة لذلك النظام . وهي تخطط لاجراء مشاورات في نيويورك في عام ١٩٩٠ مع مناهضي الفصل العنصري من جنوب افريقيا ؛ وعقد حلقة دراسية في طوكيو حول اجراءات جنوب شرق آسيا المناهضة للفصل العنصري ، وذلك في كانون الثاني/يناير القادم ؛ وعقد مؤتمر ، بالتعاون مع اتحاد البرلمانيين الدوليين ، مع أعضاء من البرلمان ؛ وتنظيم اجتماعات مع وسائط الاعلام والقادة العماليين . إن اللجنة الخاصة ، كونها تمثل محورا للحملة العالمية المناهضة للفصل العنصري ، ومن خلال خدمات الدعم التي يقدمها مركز مناهضة الفصل العنصري ، ستستمر في رصد الوضع في جنوب افريقيا عن كثب ، والتدابير التي يتخذها المجتمع الدولي فيما يتعلق بالجزاءات والاجراءات التقييدية الأخرى ، وستستمر في حشد الجهود الدولية لمناهضة الفصل العنصري ، من خلال أمور منها تحليل المعلومات ونشرها ، والاتصال بالمنظمات غير الحكومية والاشخاص والمجموعات الاخرى ، فضلا عن جلسات الاستماع ، والمؤتمرات ، والمشاورات ، والبعثات ، والدعاية والانشطة الاخرى ذات الصلة .

إن الوضع في جنوب افريقيا يفرض خيارين واضحين : إما أنه ليس بإمكان المجتمع الدولي اتخاذ اجراءات اضافية واعتماد عقوبات جديدة ، وبذلك يتم الحفاظ على شريان الحياة لنظام الفصل العنصري والسماح للسيد دي كلارك بالمضي بالاصلاحات المرحلية ؛ أو أنه يمكن له تصعيد الضغط سواء باعتماد جزاءات الزامية وشاملة أو بفرض جزاءات متضافرة ومرصودة بدقة في مواضع العجز من اقتصاد جنوب افريقيا الى أن تستسلم بريتوريا وتقر بضرورة اجراء مفاوضات حقيقية . ومن دون شك ، سيؤدي الخيار

الاول الى تعميق الصراع ، وازدياد سفك الدماء والمعاناة لسكان جنوب افريقيا والى عواقب وخيمة على المنطقة . أما الخيار الثاني فمن شأنه أن يؤدي الى خاتمة سلمية للفصل العنصري . فإذا كان السيد دي كلارك ملتزما بقدر ما يدعي بعملية خلق جنوب افريقيا جديدة ، فعليه أن يستجيب ، بوضوح ودون مواربة ، لمطالب الغالبية في جنوب افريقيا من أجل احقاق شامل للحقوق السياسية في بلد مولدهم .

اسمحوا لي أن أنهي كلمتي ببعض من أفكار توماس بين ، الذي قال ، في عام ١٧٧٦ : "الطغيان كالجحيم ، لا يمكن قهره بسهولة ؛ ولكن لدينا هذا العزاء ، وهو أنه كلما اشتد الصراع ، ازداد النصر مجدا" . إن الغالبية في جنوب افريقيا تثمن حريتها الى درجة كبيرة ، اذ انهم على استعداد لبذل حياتهم في سبيلها . ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يفعل شيئا أقل من تقديم الدعم لتحقيق مطلبهم ذاك ، وذلك كي تحتل أخيرا وفي المستقبل القريب حكومة ديمقراطية مستقلة في جنوب افريقيا مكانها اللائق والحقيق بها في المجتمع الدولي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدعو السيد فيرندرا غوبتا ، ممثل الهند ، ليقدم تقرير اللجنة الخاصة .

السيد غوبتا (الهند) مقرر اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد كان شرفا لي أن أعمل تحت اشرافكم في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، كما أنه من دواعي سروري أن أراك مترئسا للدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة . وفي الوقت نفسه ، أود الاعراب عن تقديري الخاص لتفانيك ، والتزامك واسهامك الهام في النضال ضد الفصل العنصري .

لقد انيطت بي مهمة تقديم تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . والتقرير وارد في الوثيقة A/44/22 ، ويتألف من جزأين : الجزء الاول هو التقرير السنوي للجنة الخاصة والجزء الثاني هو التقرير المتعلق بالتطورات الاخيرة المتعلقة بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا . وقبل الانتقال لتقديم ملخص موجز للتقرير ، أود أن أسجل تقدير اللجنة الخاصة للمساعدة القيمة التي قدمها مركز مناهضة الفصل العنصري في إعداد التقرير ووضع اللمسات الاخيرة عليه .

يغطي التقرير السنوي تطورات نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا من آب/أغسطس ١٩٨٨ وحتى آب/أغسطس ١٩٨٩ . وتتضمن الفقرات من ٥ الى ٩٤ في التقرير وصفا مفصلا للأوضاع السياسية العامة والمقاومة المتزايدة للفصل العنصري في بيئة تتسم بالقمع المتزايد على يد النظام العنصري فضلا عن سياسة جنوب افريقيا في زعزعة الاستقرار وممارسة ارهاب الدولة .

ففي داخل جنوب افريقيا ، وبالرغم من حالة الطوارئ ، فإن المقاومة الداخلية للنظام قد تمكنت من إعادة تجميع نفسها والتكيف مع الظروف ، وبهذا العمل ، فإنها تشهد انبعاثا جديدا .

فقد شن معارضو الفصل العنصري حملة منسقة لتحدي القوانين القمعية ، دلت على فشل حالة الطوارئ ومحاولات سحق الحركة الديمقراطية الجماهيرية المتعاظمة . وبالاضافة الى ذلك ، إن مشاركة البيض المتعاظمة في المعارضة تضيف بعدا هاما الى النضال وتبين التآكل التدريجي الذي يعتري دعائم الحزب الوطني .

يبين التقرير أن حملة التحدي التي نظمتها الحركة الديمقراطية الجماهيرية ليس ضد قوانين الفصل العنصري فحسب ولكن أيضا ضد الانتخابات القائمة على أساس الفصل العنصري ، التي أجريت في ٦ أيلول/سبتمبر ، عانت من قمع بالغ الشدة . ومقتل ما يزيد على عشرين متظاهرا ، من بينهم أطفال ونساء مسنات ؛ والحاق الأذى بعدد كبير من الناس ، وإلقاء القبض على ما يزيد على ألف شخص ، تشكل جميعا دليلا على استمرار القمع .

وهكذا ، في الوقت الذي يعلن فيه السيد دي كلارك عن عزمه اجراء مصالحة مع جميع سكان جنوب افريقيا واحلال السلم في المنطقة ، فإن قوات الأمن وترسانة القوانين الأمنية لا تزال تستخدم في قمع معارضة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، كما أن سياسة زعزعة الاستقرار والعدوان والارهاب ، خصوصا بالنسبة لموزامبيق ، لا تزال نافذة المفعول .

ويؤكد التقرير في جزئه المعني بالعلاقات الخارجية لجنوب افريقيا - أي الفقرات ٩٥ الى ١٥٠ - استمرار التضعضع الاقتصادي والمالي لاقتصاد جنوب افريقيا . واستنادا الى تقييم مفصل يخلص التقرير الى أن الجزاءات كانت فعالة . فالآثار على التجارة والقروض الجديدة ونقل التكنولوجيا ونقص رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار الانتاجي وأثر انسحاب الشركات عبر الوطنية لا تزال جميعها تسبب قيودا على الاقتصاد . إلّا أن التقرير يؤكد بضعة اتجاهات مزعجة ، مثل زيادة التجارة في عام ١٩٨٨ بين جنوب افريقيا والعديد من شركائها التجاريين ، بما فيهم بعض الشركاء الرئيسيين . كما يجري تحول في التجارة الاقليمية . فبعض دول الشرق الأقصى وأوروبا الغربية تزيد من تجارتها مع بريتوريا ، مما يضعف الاجراءات الايجابية التي تتخذها دول أخرى .

وبالاضافة الى ذلك ، مع أن الشركات عبر الوطنية تواصل انهاء استثمارها فإن هذا الاسلوب يتيح لها الاحتفاظ بروابط غير سهمية بجنوب افريقيا ، روابط من المحتمل أن تكون مربحة للشركات وذات قيمة لجنوب افريقيا فيما يتعلق بتطوير صناعاتها . وقد توصل فريق الشخصيات البارزة ، الذي عقد جلسات استماع معنية بالشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا قبل شهرين تقريبا في جنيف ، الى استنتاجات مماثلة . ويشتمل تقرير الفريق على ملاحظات وتوصيات هامة جدا تتصل بالاستثمارات في جنوب افريقيا والعلاقات التجارية والمالية معها .

ويقول التقرير بأن زيادة التجارة بين جنوب افريقيا وبعض شركائها التجاريين في السنوات الاخيرة تؤكد الحاجة الى دراسة الجزاءات التجارية بغية وضع آليات تعززها وتقويها وتزيد بالتالي من فعاليتها . وفي هذا الصدد ، يشير الى زيادة هشاشة الاقتصاد المتزايدة بالنسبة للسلع الاساسية التي يجري الاتجار بها على صعيد دولي ، وبالنسبة الى الخدمات مثل البترول ومشتقاته والفحم والذهب ومرافق النقل .

بالنسبة للجزء المعني بالعلاقات العسكرية والنووية - أي الفقرات ١٣٣ الى ١٤٥ - يؤكد التقرير أن جنوب افريقيا تواصل تعزيز قوتها العسكرية والاتجار بالاسلحة رغم الحظر الاجباري المفروض على بيع الاسلحة . فالثغرات الموجودة في الحظر المفروض حاليا على بيع الاسلحة تسمح لجنوب افريقيا بالتحايل عليه . وعدم وجود قوانين وأنظمة تحظر جميع أشكال التعاون العسكري مع جنوب افريقيا ، وعدم تطبيق دول معينة اتخذت تشريعات تتعلق بحظر بيع الاسلحة للقوانين القائمة ، وازدهار السوق الدولية للاسلحة والتكنولوجيا العسكرية ، وعدم وجود اجراءات دولية ثابتة لردع بعض الدول والافراد عن انتهاك حظر بيع الاسلحة ، جميعها أمور تعزز من قدرة جنوب افريقيا على التحايل على الحظر . ويورد التقرير حالات انتهاك محددة لحظر بيع الاسلحة ويشير الى ما تنطوي عليه قدرة جنوب افريقيا النووية من خطورة ، خصوصا ما اتصل منها بتطوير قذائف تسيارية .

ويتناول جزء آخر من التقرير الاجراءات الدولية لمناهضة الفصل العنصري وفحوى المبادرات التي اضطلعت بها اللجنة الخاصة . ويشير الى أنه على الرغم من تقديم اقتراحات بفرض جزاءات اضافية على جنوب افريقيا ، لم تتخذ الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية سوى عدد قليل من التدابير الجديدة ذات الاهمية .

أود أن استرعي الانتباه بشكل خاص الى الجزء الخامس من التقرير لانه يشتمل على استعراض مفصل للانشطة التي اضطلعت بها اللجنة الخاصة . ويؤكد هذا الجزء أيضا جوانب النقص التي تعتري تنفيذ الجزاءات الحالية وأوجه القصور المتأصلة في رصد وتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن .

بالنسبة للتقرير المعني بالتطورات الاخيرة المتصلة بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، فأود أن أؤكد أن التقرير يركز بصورة رئيسية على مجال التعاون العسكري بين هذين البلدين ، مع أنه أولى بعض الاهتمام أيضا لبعض جوانب التعاون الاقتصادي . واللجنة الخاصة ترى أنه على الرغم من بيانات حكومة اسرائيل المتكررة بأنها قلّصت علاقاتها مع جنوب افريقيا ، فإن التعاون لا يزال مستمرا دون هوادة ، خصوصا في المجال العسكري . ويبدو أن اسرائيل مستمرة في توريد التكنولوجيا العسكرية الى جنوب افريقيا ، وهكذا فإن حالة اسرائيل من وجهة النظر هذه حالة فريدة .

يوصلني ما تقدم الى الجزء الاخير من التقرير السنوي وعنوانه "النتائج والتوصيات" . ويشتمل هذا الجزء على تقييم مفصل للحالة في جنوب افريقيا ويحث المجتمع الدولي على زيادة ضغوطه على بريتوريا وتكثيف هذه الضغوط بغية اقناعها باتخاذ الخطوات الضرورية لتهيئة مناخ يفضي الى المفاوضات .

وفي هذا الصدد ، ترى اللجنة الخاصة أنه في سبيل تحقيق الحد الاقصى من الفعالية ، ينبغي أن تكون الجزاءات الزامية وشاملة . والى أن يتخذ مجلس الامن الاجراءات المناسبة ، يجب أن تستهدف الجزاءات الجديدة بوضوح أهم مجالات تبعية اقتصاد جنوب افريقيا ومكامن ضعفها . ويجب أن تعتمد الجزاءات بكلمة موحدة وأن ترصد

وتنفذ على وجه الدقة . وينبغي أن تشمل التدابير المستهدفة الحظر من جانب جميع الدول على القروض الجديدة ، من أي نوع كانت ، لجنوب افريقيا والاستثمارات الجديدة فيها ؛ وحظر استيراد جميع منتجات جنوب افريقيا الزراعية ؛ ومنع استيراد الفحم والذهب وغيرها من معادن جنوب افريقيا غير الاستراتيجية ؛ وفرض قيود على التسهيلات الائتمانية بالنسبة الى المبيعات لجنوب افريقيا ؛ وحظر نقل التكنولوجيا ، خصوصا في مجالات الأسلحة والنفط والحاسبات الالكترونية ؛ وتوسيع نطاق حظر الصلات الجوية بحيث يشمل جميع الدول غير دول منطقة مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي .

أود أن أسترعي الانتباه بشكل خاص الى التوصيات الواردة في الفقرة ٢٧٥ ، لأن هذه التوصيات تشكل الأساس لمشاريع القرارات التي ستنظر الجمعية العامة فيها في وقت لاحق .

في آب/أغسطس ١٩٦٣ ، عندما كان الأمريكيون من أصل افريقي يخوضون أوج نضالهم من أجل الحقوق الوطنية ، قال الدكتور مارتن لوثر كنج ، الابن : "إن الاجحاف في أي مكان يهدد العدالة في كل مكان" . وعلاقة هذه الكلمات بجنوب افريقيا اليوم واضحة جدا . واللجنة الخاصة تثق بأن ينظر جميع الأعضاء في توصياتها نظرة ايجابية بغية تمكين الجمعية العامة ومجلس الأمن من اتخاذ اجراء سليم يضمن الاستئصال السريع للفصل العنصري .

السيد بدوي (مصر) : إن التحديات التي تواجه افريقيا الجنوبية متعددة ومصيرية ، وليس أمام شعوبها الشقيقة إلّا الإقدام على مجابهة التحديات بعزيمة صلبة وارادة ثابتة ، وهو ما حفل به تاريخها القريب .

ولعل أول تلك التحديات وأكثرها استفزازا ذلك الوضع المتدهور في المنطقة ، الذي يجد جذوره في سياسات التفرقة العنصرية التي تمارسها جنوب افريقيا ، والتي نعتقد بأنها أساس كل مشاكل المنطقة ، وأن القضاء الكامل عليها يمثل نقطة البدء الحقيقية لمغالبة باقي التحديات .

إن الأبارتيد مأساة بشرية مروعة ، ونظام غير انساني يقوم على القهر واهدار الآدمية ، ولقد قررت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي باختلاف مشاربه ادانته باعتباره جريمة ضد الإنسانية ، لأن إنكار الحقوق الإنسانية الأساسية على الغالبية العظمى للسكان لا يعدو أن يكون تناقضا كليا مع نص وروح الأديان السماوية ، وتنكرا بغيضا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

إن لمصر موقفها المبدئي الثابت ضد كل أشكال التمييز العنصري ومظاهر التفرقة العرقية المنافية لمبادئ العدل والمساواة ، كما تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وكما نصت عليها الاتفاقية الدولية للقضاء على كل مظاهر التمييز العنصري .

كما أننا نؤمن بأن سياسة التفرقة العنصرية هي المسؤول الرئيسي عن اندلاع الصراع الدامي وتصاعد أعمال العنف في دائرة خبيثة ليس في جنوب افريقيا وحدها وإنما في المنطقة كلها ، وكان من المحتم أن تقاومها الاغلبية المقهورة بكل ما أوتيت من قوة وصبر .

إن حرص الحكومات السابقة في جنوب افريقيا على حماية الفصل العنصري وتدعيمه دفعها الى انتهاج سياسات واستراتيجيات عدوانية ، فلم تكتف بأشكال القمع والتنكيل الوحشية في الداخل ، وإنما راحت تمد يد البطش والفساد في كل المنطقة ، مما أدى الى زعزعة الاستقرار السياسي والأمن في دول الإقليم ، الذي راح يدور في حلقات العنف المتصاعدة ، الأمر الذي أدى الى تهديد السلم والامن الدوليين .

إلا أن شعوبنا الافريقية لم تستسلم للظلم أو العدوان ، وكان كفاح الاشقاء في جنوب افريقيا ملحمة نضالية اسطورية ضربت أروع الأمثلة في تاريخ البشرية على مدى الثبات على المبدأ والايمان بعدالة القضية ، رغم الصعاب والمشاق ، وعدم التكافوء في موازين القوى .

إننا نلمس بوادرا مشجعة على التغيير والاصلاح من القيادة الجديدة في بريتوريا ، كان من مظاهرها الإفراج عن بعض القيادات المناضلة ، والسماح بعقد اجتماعات سياسية موسعة ، على الرغم من استمرار حالة الطوارئ المفروضة منذ أكثر من ثلاث سنوات .

ولعل تلك التغييرات الايجابية التي تشهدها جنوب افريقيا تحمل لهؤلاء الاشقاء المناضلين وللمجتمع الدولي بارقة أمل في قرب انتهاء الأزمة واقتراب الحق من أصحابه ، ولذلك فإننا نطالب القيادة الجديدة في بريتوريا بالتحلي بالشجاعة

التاريخية ، والتصدي لجوهر الصراع بجدية وحسم ، واغتنام التحولات الدولية المواتية من أجل التوصل الى تسوية سلمية عادلة تحفظ حقوق جميع الأطراف ، وتصون تطلعاتها الى غد مشرق ، والى مستقبل كريم للأجيال القادمة .

إلا أن تلك الإصلاحات ما زالت قاصرة عن الوفاء بالمطلب العادل للأغلبية المقهورة وللمجتمع الدولي ، كما أنها لا ينبغي أن تتوقف عند حدود تجميل الواقع أو تسكين الآلام ، وإنما يجب أن تكون بداية الطريق الجاد للقضاء الكامل على سياسات التفرقة العنصرية والعرقية ، وتمكين الأغلبية المظلومة من السكان من حقها المشروع والطبيعي في المشاركة في جميع جوانب الحياة والإسهام في صنع المستقبل .

إن القيادة الجديدة في بريتوريا مطالبة بألا تكتفي بالشعارات التي أطلقتها وألا تتوقف عند الصورة التي صاحبت مقدمها وأظهرتها كتطور مبشر بالأمل في التوصل الى حلول جذرية للمشاكل التي صارت مزمنة في الجنوب الافريقي ، وإنما أن تعمل بصدق على ترجمة تلك النوايا الشفوية الى واقع عملي ، وأن تتخذ من الاجراءات الفورية ما يؤدي الى تهيئة المناخ لحوار ديمقراطي مع الأغلبية التي طال حرمانها . لأن العبرة الحقيقية لا تكمن في الأقوال ، وحسن النوايا إنما يقاس بالأفعال .

وإننا نعتقد أن القيادة الجديدة قادرة - اذا ما استلهمت دروس وعبر الماضي - على اغتنام الفرصة السانحة لأن تستعيد جنوب افريقيا وضعها الدولي والاقليمي ، فالأمر لا يتوقف إلا على قرار شجاع ، نتوقعه فوريا من بريتوريا .

إن حوارا ديمقراطيا يجمع كل الأطراف على أساس من المساواة ما زال ممكنا ، بل وما زال يمثل أفضل الوسائل لإيجاد حل سلمي للصراع العنصري في جنوب افريقيا ، لأننا لا نرى السلام في جنوب افريقيا ممكنا إلا بمشاركة الجميع في اتخاذ القرار وصنع المستقبل .

إن على بريتوريا أن تثبت للمجتمع الدولي صدق توجهها نحو السلام ، بأن تقدم فورا على إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، وأن تقلع عن كافة اجراءات البطش بعناصر المعارضة السلمية ، وهما خطوتان لا غنى عنهما لبدء طريق الانهاء السلمي للصراع في

جنوب افريقيا . إن المبادئ التي تضمنها إعلان هراري تتضمن معالم الخطة الصحيحة الواجبة الاتباع لتهيئة المناخ المواتي لبدء الحوار والمفاوضات حول الدستور الجديد في جنوب افريقيا .

ولعلنا نحذر القيادة الجديدة في بريتوريا بأن التباطوء والتسويف أو التردد لن يكون له بديل إلا مزيدا من العنف ، الذي نؤمن بأن عواقبه لن تكون حميدة ، وبأن الخسارة والدمار ستحيق بجميع الأطراف .

إننا لسنا وحدنا في ذلك ، بل ان أصدقاء بريتوريا يطالبونها اليوم ، وبإلحاح أكثر من أي وقت مضى ، بالإقدام الشجاع على التغيير ، بعد أن أضرت سياسات الصلف والعناد بمصداقية أولئك الأصدقاء ، وبعد أن صاروا أقل قدرة على الدفاع عنها .

أود في ختام هذا البيان أن أتوجه بالتحية والتقدير للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، ورئيسها السفير غاربا الذي يشرّف افريقيا برئاسته للدورة الحالية للجمعية العامة ، على ما تبذله من جهد طليعي وما تبديه من تفان عظيم في أداء رسالتها النبيلة في مكافحة العنصرية ، وإننا نتوقع منها المزيد لتعزيز التزام المجتمع الدولي نحو الأغلبية المضطهدة في جنوب افريقيا وتنسيق الجهود الدولية الرافضة للفصل العنصري ، وخاصة في المرحلة الهامة القادمة .

السيد بييتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن المناقشة العامة الأخيرة تعكس اتفاقا شبه اجماعي على أن العلاقات السياسية الدولية تمر الآن بمرحلة من التغيرات الهامة تتسم بتخفيف حدة التوتر والحد من المواجهة وفتح باب الحوار والتعاون . إلا أن الأغلبية العظمى للوفود اعتبرت في نفس الوقت أن أزمة الجنوب الافريقي هي علامة تحذير تشهد على أنه لا يزال هناك عدد من المشاكل الهامة التي لا بد من إيجاد حل فوري لها إذا أردنا أن نقول ان المجتمع الدولي على أعقاب عصر جديد .

وعلى عكس كل هذه التغيرات التي بدلت صورة العالم منذ إنشاء الامم المتحدة لا يزال الفصل العنصري قائما ويمثل تهديدا مستمرا للأمن والاستقرار الدوليين . وباسم يوغوسلافيا ، بصفتها دولة عضوا وبصفتها رئيسا لحركة بلدان عدم الانحياز ، أود أن أبين مرة أخرى الموقف المبدئي الذي تمسكت به بلدان عدم الانحياز على مر السنين ، وهو أن صلب الأزمة في الجنوب الافريقي يتمثل في سياسة الفصل العنصري والتفرقة العنصرية التي تتبعها جنوب افريقيا وأنه بطبيعة الحال لا يمكن أن يتأتى حل إلا على أساس القضاء عليها قضاء مبرما غير مشروط ، وهذا يستلزم قيام المجتمع الدولي برمته ببذل الجهود العازمة وفرض الضغوط الشديدة .

ومما يؤكد ذلك الموقف ما يحدث من تطورات سياسية دينمية للغاية على صعيد المنطقة مما فرض نفسه على المسرح الدولي طوال العام الماضي . إن عملية تصفية الاستعمار في ناميبيا قد وصلت الى مرحلتها الاخيرة . والانتخابات التي تبدأ اليوم يجب أن تمكن شعب ناميبيا من الإعراب عن إرادته بحرية واستقلال ومن انتخاب ممثلين يضعون أساس دولة مستقلة جديدة ، ومن تحرير بلدهم الى الابد من أصفاد الفصل العنصري . كذلك بدأ اتخاذ تدابير هامة يجري تنفيذها بغرض إزالة الآثار المأساوية لزعزعة الاستقرار وأعمال العدوان التي قامت بها جنوب افريقيا لسنوات طويلة في أنغولا وموزامبيق . ومن الواضح أن العزل الشديد لجنوب افريقيا وتفاقم مشاكلها الداخلية كان لهما أثرهما في إرغام النظام القائم في بريتوريا على التراجع .

ولسوء الطالع لا توجد بعد دلائل من جنوب افريقيا نفسها على أن نظام الفصل العنصري ، الذي أعلن بحق أنه جريمة ضد الإنسانية ، سيقضى عليه أخيرا في القريب العاجل . لقد تمت تغييرات في القيادة في بريتوريا وصدرت وعود كثيرة واتخذت خطوات معينة تستهدف إقناع الرأي العام الدولي بقرب حدوث تغييرات هامة . إلا أن هذه الخطوات لم يكن لها اثر واضح على الموقف العصيب السائد في البلد . فلا تزال قوانين الطوارئ وحظر أنشطة المنظمات المناهضة للفصل العنصري قائمة مما يؤثر الى حد كبير على المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر عموم افريقيا . ولا يزال جميع المفكرين الاحرار والجماعات التقدمية يتعرضون للاضطهاد ، وتفرض الرقابة الصارمة على وسائل الإعلام . وفي أيلول/سبتمبر الماضي أجريت انتخابات أخرى على أساس عنصري منعت خلالها الاغلبية العظمى للسكان من ممارسة إرادتها . والواقع أن النظام لا يزال يحكم عن طريق القمع من ناحية ، بينما يحاول من ناحية أخرى أن يعطي انطباعا بأنه على استعداد للشروع في تحول حقيقي للمجتمع .

ولكن هذه المناورات لا يمكنها أن تخدع شعب جنوب افريقيا المقهور الذي يواصل المقاومة والنضال من أجل تحقيق حقه المشروع في العيش في حرية بالرغم من القمع الوحشي للنظام . إن المجتمع الدولي لا يواجه أية معضلة ، فالخيار الوحيد هو القضاء الشامل على الفصل العنصري .

ومشكلة الفصل العنصري من أهم شواغل الرأي العام العالمي . ويصدق هذا بصفة خاصة على بلدان عدم الانحياز ، وهي أكبر دعاة استئصال شأفة الفصل العنصري في الساحة الدولية ، وبصفة خاصة في الأمم المتحدة . وقد قام مؤتمر القمة التاسع الذي عقدته أخيرا بلدان عدم الانحياز بقبول إعلان اللجنة الخاصة بالجنوب الافريقي التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن مشكلة جنوب افريقيا المعتمد في هراري في آب/أغسطس الماضي وتأييده في مجمله . وهذه الوثيقة الفائقة الاهمية قد حددت المبادئ والخطوط التوجيهية للبدء في عملية مفاوضات بين ممثلي أغلبية السكان والنظام في بريتوريا . ومن ثم فقد تم وضع برنامج شامل لحل سياسي يمكن جنوب افريقيا من أن تكون دولة

ديمقراطية موحدة تتمتع كل قطاعات السكان فيها بالحقوق السياسية والمدنية على قدم المساواة بغض النظر عن عرقهم أو لون جلدهم .

لقد قدمت حركات التحرير في جنوب افريقيا وأفريقيا برمتها ، وحركة بلدان عدم الانحياز هذا الأساس البناء لحل هذه الأزمة التي طال أمدها . ويجب الآن على النظام القائم في بريتوريا أن يستجيب لذلك باتخاذ تدابير ملموسة وتقديم أدلة ثابتة على استعداده لمعالجة الصراع الداخلي الشديد الذي مزق كيان مجتمع جنوب افريقيا نفسه . إن الاعلان يحدد اجراءات واضحة يجب أن يتخذها نظام بريتوريا فورا . وأول هذه الاجراءات وأهمها أنه يجب أن يفرج دون قيد أو شرط عن جميع المسجونين السياسيين ، بمن فيهم نيلسون مانديلا الذي لا يزال مسجونا منذ عقود ، وأن يرفع القيود عن أنشطتها في المستقبل . كما يجب عليه أيضا أن يرفع الحظر عن أنشطة جميع المنظمات المناهضة للفصل العنصري وبصفة خاصة حركات التحرير . ويجب أن يزيل جميع القوات من المدن وأن يوقف جميع المحاكمات السياسية والإعدام السياسي .

وعلى هذا الأساس وحده يمكن تهيئة الظروف المواتية للشروع في عملية سياسية تهدف الى القضاء على التبعات الثقيلة الموروثة عن الفصل العنصري . ولكن الى أن يبدأ نظام بريتوريا في المحادثات سيكون على المجتمع الدولي أن يستمر في ممارسة الضغط على النظام وتنفيذ جميع التدابير اللازمة لفرض درجة أكبر من العزلة عليه ، بما في ذلك العقوبات الالزامية الشاملة بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وتدل التجربة على أن ذلك هو السبيل الوحيد لإجبار جنوب افريقيا على التخلي عن سياستها المتعنتة التي تتسم بالعنف والقمع .

وهذا العمل الذي بدأته البلدان الافريقية وجميع بلدان عدم الانحياز الأخرى هو في رأينا السبيل البناء الوحيد لكفالة تسوية الأزمة في تلك المنطقة تسوية سلمية ودائمة وشاملة والشروع في عملية ادماج جنوب افريقيا ضمن مجتمع الشعوب العالمي . ولكن ضمان هذا الحل سيستلزم الدعم العالمي .

وعلى الأمم المتحدة مسؤوليات والتزامات جسيمة في تقديم هذا الدعم . لقد ساهمت المنظمة الدولية حتى الآن مساهمة ضخمة في الجهود العامة المبذولة لاستئصال شأفة الفصل العنصري . فصدر تحت رعايتها العديد من القرارات والإعلانات ، وأبرم الكثير من الاتفاقات الدولية لمقاومة التفرقة العنصرية . وتجدر الاشادة بصفة خاصة باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التي تتصدر جهودها تلك الأنشطة . ولكن هناك حاجة اليوم الى قوة دفع جديدة وجهود اضافية لتدعيم النضال المشروع لشعب جنوب افريقيا من أجل إقامة مجتمع ديمقراطي في جنوب افريقيا موحدة . إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الفصل العنصري ستعقد بعد شهر وستهيء الفرصة لتنظيم حملة دولية واسعة النطاق تهدف الى الاستئصال النهائي لنظام الفصل العنصري البغيض . والبرنامج الذي وافقت عليه بلدان عدم الانحياز في هراري وبلغراد أساس طيب لتحقيق هذه الغاية .

وستواصل بلدان عدم الانحياز ، بما فيها يوغوسلافيا ، تقديم الدعم والتأييد السياسيين والماديين بإخلاص لضحايا النظام الوحشي للفصل العنصري في الجنوب الافريقي . والآلية التي أقيمت داخل صندوق افريقيا لهذه الأغراض لا تزال تعمل وتتلقى الثناء العام .

إن نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا أشر من آثار أظلم عصور التاريخ البشري . والمبادئ التي تقوم عليها هذه المنظمة والتي تنادي بأن لكل الناس ، بغض النظر عن عنصرهم أو لون جلدهم ، الحق في تقرير مصيرهم وبناء مجتمع بشري يتمتعون فيه بالحقوق المتساوية في الحياة بكرامة وحرية وسلم تستلزم منا أن نعمل بشكل سريع . ولهذا فعلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته أن يفرضا ضغطا حاسما للقضاء على الفصل العنصري من على وجه البسيطة الى الأبد .

السيد زاخمان (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الشعوب في جميع أنحاء العالم ترى أنه من المشجع أن عملية التغيرات الايجابية في العلاقات الدولية ، رغم الصعوبات والتناقضات التي لا تزال قائمة ، لا تزال مستمرة . وهذه التغيرات مؤاتية لتقوية الامن الدولي ، واحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح ، وتعزيز تحول البشرية إلى مرحلة جديدة من التنمية في ظل ظروف السلم والتعاون . وفي هذا الاطار تحظى التسوية السلمية للنزاعات الاقليمية بأهمية كبرى . والجمهورية الديمقراطية الالمانية مقتنعة بأنه بحسن النية ، والاستعداد للتوصل إلى الحلول الوسطى والمراعاة الواجبة لمصالح جميع الأطراف المنخرطة في النزاعات ، يمكن التوصل إلى حلول معقولة حتى للمسائل المعقدة .

لقد درجت الجمهورية الديمقراطية الالمانية باستمرار على تأييد تسوية النزاعات بالطرق السلمية وحدها . وهي تتخذ نفس الموقف تجاه مشاكل الجنوب الافريقي . إنها تتابع باهتمام التحركات والمبادرات الرامية إلى نزع فتيل تلك المشاكل ، وتؤيد تلك التحركات والمبادرات بنشاط كلما كان ذلك ممكنا . وهذا ينطبق بالمثل على تسوية النزاع في افريقيا الجنوبية الغربية ، التسوية التي جرى ترتيبها تحت رعاية الامم المتحدة .

لقد أكدت الجمهورية الديمقراطية الالمانية في مناسبات عديدة مجددا موقفها ، واتخذت اجراء عمليا فيما يتعلق بتأييد عملية استقلال ناميبيا عن طريق التنفيذ الشابت لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وتعيين بلادي لكتيبة من مراقبي الشرطة ولفريق من مراقبي الانتخابات في فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال مثال على هذا . وإن الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، حكومة وشعبا ، على ثقة بأن استقلال ناميبيا سيعود بالفائدة على شعوب تلك المنطقة . وسيمكن تلك الشعوب من أن تتطور في ظروف السلم والأمن والسيادة المتكافئة . إن التنفيذ غير المقيد لخطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا سيعزز أيضا الثقة بين الشعوب والدول في تلك المنطقة ، وسيضيف عناصر جديدة إلى الجهود الرامية إلى البحث عن حل سياسي للنزاعات الاخرى في تلك المنطقة ، أو سيحسّن على الاقل الظروف لاتخاذ خطوات أولى صوب تسويتها .

وهذا ينطبق بشكل خاص على استئصال الفصل العنصري . إن التغيرات الواقعة حول جنوب افريقيا ليست هي وحدها التي تثير أملا متجددا . فالأمل يزداد في المقام الأول بسبب الديناميكية المتزايدة للأحداث في جنوب افريقيا نفسها والحركة المناهضة للفصل العنصري المتزايدة الفعالية بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي . إن الجمهور في الجمهورية الديمقراطية الالمانية شعر بالسرور العميق عندما علِم بالافراج مؤخرا عن والتر سيسولو وممثلين قياديين آخرين في حركة مناهضة الفصل العنصري في جنوب افريقيا بفضل الجهود العالمية المصممة . وهذا يعد حقا انتصارا للعدل . وهو دليل أيضا على ما يمكن للتضامن الدولي أن يفعله حقا . وينبغي للحكومة الجديدة في جنوب افريقيا ألا تقف عند هذا التدبير الأول الجدير بالثناء . يجب عليها أن تلبي في نهاية الأمر المطلب العالمي النطاق بالافراج عن نيلسون مانديلا وجميع السجناء السياسيين الآخرين ، وينبغي لها تبعا لذلك ألا تنفّذ أحكام اعدام بعد الآن .

إذا لم تتخل جنوب افريقيا عن الفصل العنصري ، لن يكون لذلك البلد الواقع عند الطرف الجنوبي للقارة الافريقية أي مستقبل ، رغم ثروته من الموارد الطبيعية . إن الفصل العنصري لا يمكن اصلاحه ، وانما يجب استئصاله . وهذه هي وجهة النظر المشتركة للرأي العام الدولي ، وهي وجهة نظر تكتسب أيضا تأييدا متزايدا في جنوب افريقيا نفسها . والذين يتولون سلطة حكومية في ذلك البلد لم يعد يمكنهم أن يتجاهلوا ذلك وينبغي لهم أن يتصرفوا وفقا لذلك . ولا يمكن لحكام جنوب افريقيا أن يتجنبوا اجراء المفاوضات مع المعارضة الشعبية . ولم يعد من الممكن تجاهل المطالبة بإجراء تلك المفاوضات . إن تهيئة مناخ يتيح اقامة حوار بنّاء تعد لذلك بالغة الأهمية . وهذا يمكن أن يتضمن ما يلي : رفع حالة الطوارئ ؛ والافراج غير المشروط عن نيلسون مانديلا وجميع السجناء السياسيين والمحتجزين الآخرين بطريقة غير مشروعة ؛ ورفع الحظر المفروض على المنظمات السياسية المعارضة للفصل العنصري ؛ وانسحاب القوات من البلدان التي يسكنها السود ؛ ووقف جميع الاجراءات القانونية الموضوعة لأسباب سياسية ، وكذلك عقوبة الاعدام فيما يتعلق بالسجناء السياسيين .

إن الفصل العنصري يتناقض تناقضا متزايد الحدة مع التغيرات الايجابية الواقعة في جميع أنحاء العالم . وهو المصدر الذي يتولد عنه العنف والتوتر في المنطقة ، وهو عبء ملقى على العلاقات الدولية . وتشير دراسة أجرتها مؤخرا اللجنة الاقتصادية لافريقيا إلى أن عدوان جنوب افريقيا العسكري وسياستها المزعزعة للاستقرار أدّيا خلال السنوات التسع الماضية إلى وفاة مليون ونصف مليون فرد في دول خط المواجهة . وبلغت الخسائر المادية ٦٠ بليونا من الدولارات . وطُرد ستة ملايين من البشر من ديارهم .

إن أكثر ما تحتاجه الشعوب في الجنوب الافريقي الآن هو السلام . إن لها الحق في تطوير وتحسين بلادها بما يحقق مصالحها . والسلم يتطلب تهيئة ظروف مناسبة للكائنات البشرية في تلك البلدان ، وعلاقات مستقرة مع العالم الخارجي تتسم بحسن الجوار والتعاون . لكن هذا لن يكون ممكنا إذا بقيت سياسة الفصل العنصري ، التي يعتبرها العالم التقدمي جريمة ضد الانسانية .

وتلك أسباب قوية تدعونا إلى عدم التراخي في بذل جهودنا للتغلب على العنصرية المؤسسية في جنوب افريقيا . إلّا أن تلك القوى التي ترغب في ادامة الفصل العنصري لا تزال قوية وتمارس نفوذها بشدة ، وتواصل تلقي المساعدة والدعم من الخارج . واسمحوا لي بأن أذكّر هنا بالدعم ، وخصوصا في المجالات الاقتصادية والعسكرية ، الذي يجري دون هوادة ضد ارادة غالبية الدول والشعوب والرأي العام الدولي . وهذا التعاون بالتحديد هو الذي يطيل دون مبرر الطريق نحو الديمقراطية والاحترام غير المقيد لحقوق الانسان في جنوب افريقيا . ولذلك فإن تأييد الكفاح الذي يصل إلى حد التضحية بالنفس والذي يشنه شعب جنوب افريقيا المقهور سعيا لنيل حقوقه المشروعة أمر ذو أولوية . ونحن نتشاطر بالكامل المطلب الذي أُعرب عنه في اعلان رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الصادر عن مؤتمرهم التاسع في بلغراد بأن

"نوسع ونكثف ونشدد العقوبات التي تستهدف عزل هذا النظام الكريه واستئصال نظام الفصل العنصري" . (A/44/551 ، المرفق ، الاعلان ، الفقرة ١٣)

ومن المهم بشكل خاص للأمم المتحدة أن تعلن التدابير الملائمة لتهيئة الإطار

الضروري لاستئصال الفصل العنصري . وبالمثل ، يمكنها أن تساهم في اقامة وتدعيم الحوار الذي يحتاج اليه كثيرا في داخل البلد نفسه . ولا يساورنا شك في أن السلم والأمن والاستقرار والتعاون المثمر ستصبح أيضا ، عاجلا أم آجلا ، حقيقة لا تدحض في الجنوب الافريقي أيضا .

السيد المصري (الجمهورية العربية السورية) : تنظر الجمعية العامة الآن في بند الفصل العنصري في الوقت الذي تتجه فيه أنظار العالم إلى ناميبيا وهي تنجز المراحل الأخيرة من كفاحها الطويل لتحقيق حريتها واستقلالها . لقد تمكّن شعب ناميبيا المناضل بعد كفاح استغرق عشرات السنين ضد الاحتلال العنصري لبلده أن يحرر وطنه ويمارس حقه الكامل في تقرير المصير وتحقيق استقلاله بعد تضحيات جسام ، وإن استقلال شعب ناميبيا سيكون ما من شك عامل دعم وقوة لكفاح شقيقه شعب جنوب افريقيا في نضاله العادل ضد نظام الفصل العنصري البغيض ، وانه في نضاله هذا يحظى بتأييد عالمي واسع النطاق عبرت عنه الأمم المتحدة في قراراتها المتعددة التي أدانت فيها نظام الابارتايد والعنصرية وأقرت فيها حق شعب جنوب افريقيا في الحرية والاستقلال . ولقد أكدت الجمعية العامة أكثر من مرة أن سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها جنوب افريقيا تشكل انتهاكا جسيما لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان وغيره من الصكوك القانونية الدولية ووصفته بانه جريمة في حق الانسانية .

إن سورية انطلاقا من سياستها المبدئية الثابتة المناهضة للفصل العنصري الذي يشكل أبشع الشرور التي عانت الانسانية منها تؤكد دعمها اللامحدود لكل عمل أو اجراء يسهم في تخليص الشعوب ضحية الفصل العنصري من هذا الشر البغيض . إننا نؤكد من جديد تضامننا الكامل مع شعب جنوب افريقيا في نضاله ضد نظام الفصل العنصري انطلاقا من ايماننا بوحدة النضال العربي الافريقي ضد عدو مشترك . فكما يعاني الأشقاء الأفارقة من النظام العنصري للأقلية البيضاء في جنوب افريقيا يعاني أبناء شعبنا العربي في الأراضي العربية المحتلة من نظام الفصل العنصري الذي تمارسه الصهيونية العنصرية في فلسطين المحتلة والأراضي العربية المحتلة الأخرى . ولقد أدان مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز التاسع بشدة التعاون المتزايد بين النظامين العنصريين في جنوب افريقيا وفلسطين المحتلة ولاحظ المؤتمرون التشابه في التدابير القمعية مثل سياسة القبضة الحديدية والمطاردة التي يمارسها كل من النظامين ضد شعوب جنوب افريقيا ودول خط المواجهة وفلسطين وجنوب لبنان والأراضي العربية المحتلة الأخرى ، ودعوا جميع الدول

إلى الإحجام عن التعاون مع نظامي بريتوريا وتل أبيب في المجال النووي نظرا لما يشكله هذا التعاون من تهديد للسلم والأمن الدوليين ، وأشاروا أيضا إلى القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي أكدت من جديد ادانتها للتعاون النووي المستمر بين اسرائيل وجنوب افريقيا وأعربت عن ادراكها للنتائج الخطيرة على السلم والأمن الدوليين من جراء التعاون القائم بين اسرائيل وجنوب افريقيا في مجال الأسلحة النووية ونظم اطلاقها .

وفي هذا الصدد فقد أشار تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري إلى أن تطوير القذائف التسيارية مازال أكثر الجوانب خطورة في قدرة جنوب افريقيا النووية . ووفقا للتقارير ، أجرت جنوب افريقيا في الآونة الأخيرة تجربة ناجحة على طراز معدل لقذيفة جيريكو - ٢ الاسرائيلية التي يمكن استخدامها لاطلاق رؤوس حربية نووية على مدى ١٠٠٠ كيلومتر . وبالاضافة إلى ذلك ، ونتيجة للتعاون الوثيق مع اسرائيل أصبحت لبريتوريا أيضا قدرة على وضع توابع اصطناعية في مدار على مستوى منخفض .

ولقد تناقلت وكالات الأنباء مؤخرا فضيحة التعاون النووي بين هذين النظامين حيث أكدت شبكة إن. بي. سي. بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ أن النظام العنصري في فلسطين المحتلة يساعد نظام جنوب افريقيا العنصري في انتاج صاروخ نووي طويل المدى مقابل الحصول منه على يورانيوم مخصب لانتاج رؤوس نووية ، وإن هذه المعلومات لم تستطع تل أبيب وبريتوريا نفيها على الرغم من الأضاليل والمزاعم الكاذبة التي حاولت تل أبيب ترويجها لطمس حقيقة هذا التعاون الذي يشكل تهديدا خطيرا لأمن وسلامة الشعوب الافريقية والعربية والأمن والسلم الدوليين .

وقد توصلت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في تقريرها إلى نتائج من أهمها أنه ينبغي أن يشير قلقا بالغا لدى المجتمع الدولي ما أُبلغ عنه من انتهاكات كثيرة للحظر الالزامي لتوريد الأسلحة التي مكّنت بريتوريا من مواصلة انتاجها للأسلحة وزيادة صادراتها منها من خلال دول ثالثة . وفي هذا الصدد ، يقدم تعاون اسرائيل المتواصل مع جنوب افريقيا تكنولوجيا القذائف إلى هذه الأخيرة الأمر الذي يساعد النظام في استحداث قدرة على ايصال القذائف .

إن نظامي الفصل العنصري في بريتوريا وتل أبيب لن يتراجعا طوعا وباختيارهما عن ممارساتهما وسياساتهما العنصرية بل لابد من وجود رادع ولابد من ارغامهما على التخلي عن هذه الممارسات والسياسات العنصرية بفرض اجراءات فعالة ضدهما . إن الوسيلة الأمثل لاختصار طريق التحرر وتخفيف الالام الناتجة عن سياسة القمع ضد الجماهير في جنوب افريقيا والأراضي العربية المحتلة تبقي فرض العقوبات الالزامية الشاملة على كلا النظامين وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وقد أكدت الجمعية العامة في قرارها ٥٠/٤٣ جيم ولاسيما فقرة (٤) هذه الحقيقة حينما قررت مرة أخرى

"أن قيام مجلس الأمن بفرض جزاءات شاملة والزامية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة سيكون أنسب السبل الفعالة والسلمية لانهاء الفصل العنصري وللاضطلاع بمسؤوليات الأمم المتحدة فيما يتعلق بصيانة السلم والأمن الدوليين اللذين يتعرضان للتهديد والانتهاك من جانب نظام حكم الفصل العنصري" . (القرار ٥٠/٤٣ جيم ، الفقرة ٤)

وفي هذا الصدد ، فإننا نؤيد جهود منظمة الوحدة الافريقية للعمل نحو عقد اجتماع لمجلس الأمن بغرض النظر في مجمل سياسات التخويف التي تنتهجها جنوب افريقيا وأعمال ارهاب الدولة في جنوب افريقيا والمنطقة بغية اتخاذ اجراءات ملائمة بما في ذلك فرض العقوبات الشاملة والالزامية ضد نظام الفصل العنصري في بريتوريا .

بالرغم من أن مجلس الأمن لم يتمكن بعد من اعتماد هذه العقوبات الالزامية والشاملة لأسباب معروفة لدى الجميع فإن معظم الدول الأعضاء قامت طوعا بفرض جزاءات شاملة أو اختيارية ضد جنوب افريقيا ، وأود بهذه المناسبة أن أشير إلى أن الجمهورية العربية السورية التي تكافح ضد العنصرية الصهيونية في منطقتنا العربية كانت دوما في طليعة الدول التي أيدت كفاح شعب جنوب افريقيا ضد النظام العنصري المتسلط على وطنه ونفذت جميع قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى مقاطعة ذلك النظام والامتناع عن اقامة أية صلة به .

إننا ندين بشدة سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها جنوب افريقيا بوصفها أسوأ أشكال التمييز العنصري كما ندين سياسة زعزعة الاستقرار في الجنوب الافريقي التي يقوم به النظام العنصري في جنوب افريقيا من أجل حماية سياسته وضمان بقائه . وقد أيدت سوريا بقوة قرار الجمعية العامة ٥٠/٤٣ زاي المتخذ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ لعقد دورة استثنائية تركز على الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي .

إن الاسهام في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تحرير الجنوب الافريقي من الاضطهاد العنصري واقامة دولة ديمقراطية في جنوب افريقيا واجب على البشرية جمعاء واننا نتطلع إلى اليوم الذي سيتحقق فيه زوال سياسة الفصل العنصري واستعادة شعبي جنوب افريقيا وفلسطين حقوقهما الثابتة وكرامتهما الانسانية .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥